

إشكالية الإدماج المهني لخريجي الجامعات في الجزائر: دراسة تحليلية

The Problematic of the Occupational Integration of Graduates in Algeria: An Analytical Studyزرارة سمية¹ ، رقاد صليحة²¹ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، مخبر الدراسات الاقتصادية حول المناطق الصناعية والدور الجديد للجامعة، برج بوعريبيج، الجزائر، zerarasoumia@univ-setif.dz² كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، مخبر P.I.E.E.M، الجزائر،reggadsaliha@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 23/07/2022

تاريخ القبول: 30/06/2022

تاريخ الاستلام: 04/06/2022

ملخص:

تهدف من خلال هذه الدراسة إبراز مشكلة الإدماج المهني لخريجي الجامعات كتحدٍ جديد للجامعة الجزائرية، باعتباره عنصراً لتقييم فعالية هذه الأخيرة، ومحاولة فهم السبب الرئيسي وراء الفجوة بين التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر.

وقد تبين لنا أن غياب نظام معلومات حول الإدماج المهني أدى إلى اتساع الفجوة وعرقلة الإدماج المهني لخريجي الجامعات. وتوصلت الدراسة إلى أنه من أجل تجاوز هذه المشكلة لا بد من إقامة أجهزة متخصصة لمتابعة وضعيات ومسارات الإدماج المهني للخريجين، حتى يتم تحليل العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل، وتوفير نظام معلومات يمكن من ضمان جودة التعليم العالي، وضمان فعالية سياسة التشغيل. ويمكن في هذا المجال الاستفادة من التجربة الفرنسية، والخبرة الطويلة لمركز البحث والدراسات حول المؤهلات.

كلمات مفتاحية: الإدماج المهني، سوق العمل، التعليم العالي، نظام المعلومات.

تصنيفات JEL : J23 ، J64 ، I2 ، N37 .

Abstract:

The issue of the professional integration of graduates is a new challenge for the Algerian university, the effectiveness of which is measured by the good integration of these graduates. These last encounters several positions on the job market, which proves that the professional integration is not done in a linear way, it is a course which is affected by the

quality of the training and the conjuncture on the market. work. From where it is necessary to follow these paths and to set up an information system in order to better analyze the relationship between the university and the job market, and allow to take the best decisions and policies of training and jobs academics.

Keywords: Vocational integration; Job market; higher education; information system.

JEL Classification Codes: J23, J64, I2, N37.

المؤلف المرسل: زارة سمية

1. مقدمة

يعدّ الإدماج المهني من الأدوار الحديثة للجامعة وعنصرا لتقييم فعالية هذه الأخيرة، فهو يعبر على مسارات انتقال الخريجين من نظام التعليم العالي إلى العمل، غير أنّ هذا الانتقال لا يتم بصفة خطية، وإنما يعرف فيه المتخرج وضعيات مختلفة من: بطالة، عمل مؤقت، عدم استقرار، وظيفة بمستوى أقل... وتتأثر هذه الوضعيات بكل من مستوى الشهادة، وتخصص التكوين ونوعيته، والظروف الاقتصادية وخصائص سوق العمل، وأيضا الخصائص الاجتماعية للخريج.

إن متابعة هذه المسارات يُمكن من تحليل العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل، ويساعد في اتخاذ القرارات التي تخص إشكالية تشغيل الشباب المؤهل. وتستدعي هذه المتابعة إقامة أجهزة متخصصة توقّر نظام معلومات يمكن من ضمان جودة التعليم العالي وضمان فعالية سياسة التشغيل. ويُعدّ هذان المحوران الأخيران من أولويات التنمية في الجزائر، فعلى الرغم من الإصلاحات المنتهجة في كل من نظام التعليم العالي وسياسات التشغيل، إلا أنّ الدراسات حول العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر تُبين عدم التوافق بين الجهازين، ووجود فجوة بينهما تؤثر على مسارات الإدماج المهني للخريجين.

بناء على ما طرح، سنحاول في هذا المقال تسليط الضوء على مشكلة الإدماج المهني للشباب المتخرج من الجامعات وتحليل العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر من خلال فهم السبب في استمرار الفجوة بينهما رغم المجهودات المبذولة في كلا النظامين، وعليه ستكون إشكالية البحث كالتالي:

ما هو السبب الرئيسي وراء الفجوة المستمرة بين التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر؟ وما

هي صعوبات الإدماج المهني لخريجي الجامعات الجزائرية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، فإننا نفترض أنّ السبب الرئيس للصعوبات والمشاكل التي يواجهها

خريجو الجامعات في سوق العمل في الجزائر هو عدم توفر نظام معلومات حول الإدماج المهني لتحليل

العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل. وبالتالي فإننا نهدف في هذا المقال إلى إبراز أهمية توفير نظام معلومات، وإقامة أجهزة مختصة لمتابعة مسارات الإدماج المهني لخريجي الجامعات في توجيه كل من سياسة التعليم العالي وسياسة التشغيل، واتخاذ القرارات المناسبة والمتناسقة التي من شأنها تقليص الفجوة بين التعليم العالي وسوق العمل، وتدنية العقبات في إدماج الخريجين في سوق العمل. ولتحقيق هذا الهدف، فإننا نعتمد المنهج التحليلي من خلال تحليل خصائص كل من نظام التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر، وإشكالية الإدماج المهني لخريجي الجامعات. كما نحاول تحليل نظام المعلومات حول إدماج خريجي التعليم العالي في الجزائر، وتقديم التجربة الفرنسية في هذا المجال للاستفادة منها.

2. خصائص نظام التعليم العالي في الجزائر

إن الإقبال على التعليم العالي بات يتزايد بشكل ملحوظ في العصر الحالي، فبعدما كان مقتصرًا على النخب فقط، أصبح يشهد توسعًا نظرًا لديمقراطية التعليم وتلبية للطلب الاجتماعي. إضافة إلى هذا، فإن التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة والمستمرة أدت إلى ظهور حاجيات ومتطلبات جديدة فيما يخص المعارف والعلوم (رقاد، 2014، ص 61).

شهدت الجزائر، كباقي الدول، تطورًا في الطلب على التعليم العالي، فقد تضاعف عدد الطلبة المسجلين في التدرج بعد أكثر من خمسين عامًا من الاستقلال - أي من 1962 إلى 2018 - بـ 531 مرة، ويمكن تفسير ذلك بزيادة عدد السكان. وتحسن مستوى المعيشة، والسياسة المنتهجة لتشجيع الولوج للتعليم العالي من خلال مبدأ ديمقراطية التعليم، والتوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي (رقاد، 2014، ص 185)

لم تنحصر الزيادة في الطلب على التعليم العالي في زيادة تطور الطلبة المسجلين في التدرج، لكن زاد كذلك الاهتمام بالدراسات فيما بعد التدرج في السنوات الأخيرة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم 1:

الجدول 1: تطور عدد الطلبة ما بين 2011-2018

المؤشر	عدد الطلبة المسجلين في التدرج	عدد الطلبة المسجلين فيما بعد التدرج
السنة الدراسية		
2012-2011	1090592	64212
2013-2012	1124434	67671
2014-2013	1119515	70734
2015-2014	1165040	76510
2016-2015	1315744	76961
2017-2016	1416045	76202
2018-2017	1447064	76921

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

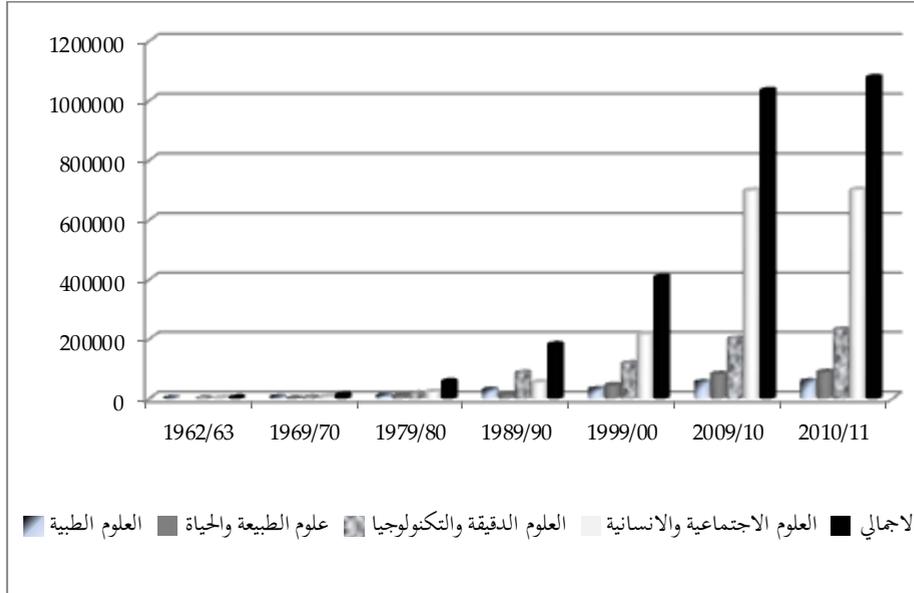
<http://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

الملاحظ من خلال الجدول رقم 1 تطور مستمر في أعداد الطلبة المسجلين سنويا في مرحلتي التدرج وما بعد التدرج خلال السنوات الأخيرة من القرن الحالي، حيث ارتفع عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج من سنة 2011-2012 إلى 2017-2018 بنسبة 1.32 وهذا ما يعكس زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي. وفي المقابل، سجّل عدد الطلبة في مرحلة ما بعد التدرج تزايدا مستمرا من سنة 2011-2012 إلى 2017-2018 بنسبة 1.19، وذلك نتيجة وعي الطلبة بأهمية استمرارية التكوين في الدراسات العليا، والتّحصيل على شهادة جامعية أعلى لزيادة حظوظهم في الاندماج في سوق العمل.

أما فيما يخص توزيع الطلب على التعليم العالي بين مختلف التخصصات، فإننا نلاحظ من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم 1 أنّ نسبة كبيرة من الطلبة موجّهة نحو العلوم الإنسانية والاجتماعية، في حين أنّ نسبة الطلبة المسجلين في التخصصات العلمية والطبية منخفضة نوعا ما. وهذا ما سيؤثر على المستقبل المهني للخريجين، نظرا لاختلاف احتياجات سوق العمل، وعدم التوافق بين التوزيع على الاختصاصات التعليمية والتوزيع بين المهن في سوق العمل الجزائرية.

الشكل 1: تمثيل بياني لتطور عدد الطلبة المسجلين في التدرج في مختلف التخصصات للفترة (1962-2011)

(2011)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي

L'enseignement Supérieur et la Recherche Scientifique en Algérie : 50 Années
au service du développement 1962-2012, p.40.

بالموازاة مع تزايد عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي، فإنّ عدد خريجي الجامعات يشهد تزايداً ملحوظاً، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 2: تطور عدد حاملي الشهادات الجامعية للفترة 1962-2017

المؤشر	عدد الطلبة الخريجين	تزايد كل 10 سنوات (مضاعف)
السنة الدراسية 1963-1962	93	/
1970-1969	759	8.2
1980-1979	6963	9.2
1990-1989	22917	3.3
2000-1999	52804	2.4
2010-2000	199767	3.8
2011-2010	246743	1.2
2012-2011	233879	0.9
2013-2012	288602	1.2
2014-2013	271430	0.9
2015-2014	311976	1.1
2016-2015	292683	0.9
2017-2016	303100	1.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

- بيانات الديوان الوطني <http://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

- إحصائيات وزارة التعليم العالي

L'enseignement Supérieur et la Recherche Scientifique en Algérie : 50 Années service du développement 1962-2012, p.40.

نستنتج من هذا الجدول أن عدد المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي الجزائرية يزداد سنوياً، فقد أنتجت منظومة التعليم العالي حوالي 2.000.000 من حاملي الشهادات خلال خمسين سنة (رقاد، 2014، ص 186)، وهو عدد يوضّح تضاعف عدد الخريجين منذ الاستقلال إلى سنة 2017 بأكثر من 3000 مرة، وفي ظروف اقتصادية مختلفة تؤثر على مسارات الإدماج المهني للخريجين.

لقد أدت ثورة التكنولوجيا والمعلومات والتغيرات الاقتصادية العالمية إلى حدوث تغيّرات جوهرية في سوق العمل، حيث اندثرت مهن وتخصصات تقليدية، وظهرت مهن وتخصصات لم تكن موجودة من قبل، تتطلب معارف ومهارات جديدة متماشية معها (رقاد، 2014، ص 62). لكن سرعة استجابة نظام التعليم العالي الكلاسيكي لهذه التغيّرات لم تكن كافية. كما أنّ تضخم أعداد الطلبة أثر على نوعية التكوين والمهارات المكتسبة. مما جعل عملية الإصلاح في نظام التعليم العالي مطلباً ضرورياً لمواكبة التوجّه الدولي.

تم تبني نظام ل م د في الدخول الجامعي 2004 / 2005 في عشر مؤسسات للتعليم العالي، ويهدف هذا الإصلاح لضمان حركية الطالب، وتحسين نوعية التعليم من خلال اقتراح ميادين تكوين متنوّعة، وإعطاء استقلالية للمؤسسات الجامعية في تقديم عروض التكوين التي تتناسب مع محيطها من أجل تسهيل الإدماج المهني للطلبة. (Berrouche, Berkane 2007, p04.05).

قد أضحى هذا النظام، بعد أقلّ من عشر سنوات من انطلاقه، يطبع مشهد التعليم العالي في الجزائر، بحيث أنّ كل الجامعات تطبّقه في جميع الاختصاصات. وعلى الرغم من النتائج الايجابية التي حقّقها هذا النظام إلاّ أنّه لم يحقّق كل الأهداف التي جاء من أجلها، ممّا دفع السلطات الجزائرية ابتداء من سنة 2008 إلى خوض إصلاحات تصحيحية تكميلية تمثّلت في الشروع في تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ضمن مسار إصلاحات التعليم العالي في الجزائر(رقاد، 2014، ص179).

وتعتبر التجربة الجزائرية في مجال ضمان جودة التعليم العالي حديثة النشأة، فقد تمّ تبني ضمان الجودة الداخلي، كخيار استراتيجي على حساب ضمان الجودة الخارجي والذي تمّ تأجيله إلى وقت لاحق. وقد أعطي للتقييم الذاتي الأولوية، باعتباره الركيزة الأساسية لتحسين وتطوير جودة التعليم العالي، ومفتاح الانتقال إلى ضمان الجودة الخارجي، وبتاريخ 26 جانفي 2014 أعلنت اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي¹ CIAQES عن الانتهاء من إعداد المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي بشكل يتناسب وخصوصية مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، والسياق الوطني. ويتبين من خلال قراءة محتويات هذا المرجع، أنّ الوزارة الوصية قد أولت أهمية كبرى لمجال التكوين لضمان تكوين نوعي يأخذ بعين الاعتبار تلبية الطلب الاجتماعي والاقتصادي، وإدماج مهني أحسن للإطارات الجامعية (رقاد، 2014، ص 181-182).

إن الإصلاحات المتواصلة من حيث هيكلة التكوين وعلى مستوى محتويات التعليم وإدارته، تضع نظام التعليم العالي في الجزائر أمام تحديات كبرى، تتطلب تقييم فعال يسمح بتوجيه هذه الإصلاحات نحو الحاجات الجديدة للتكوين، نسبة للحاجات الاقتصادية والاجتماعية، فلا شك أنّ بعد أكثر من عشر سنوات من تطبيق هذا النظام، وزيادة الأعداد المتخرجة منه، سيؤثر على العلاقة بين التعليم والعمل في الجزائر، فسوق العمل يشهد زيادة في دخول خريجين يحملون شهادات جديدة لا تعطي الثقة الكافية لأرباب العمل حول كفاءات حاملها، على عكس الشهادات القديمة التي تحضنا بثقة في سوق العمل، وبالتالي فإنّ مسارات الإدماج لن تبقى مستقرة وستتغيّر إثر هذه الإصلاحات، بالإضافة إلى

¹ Commission d'Implémentation de l'Assurance Qualité dans l'Enseignement Supérieur

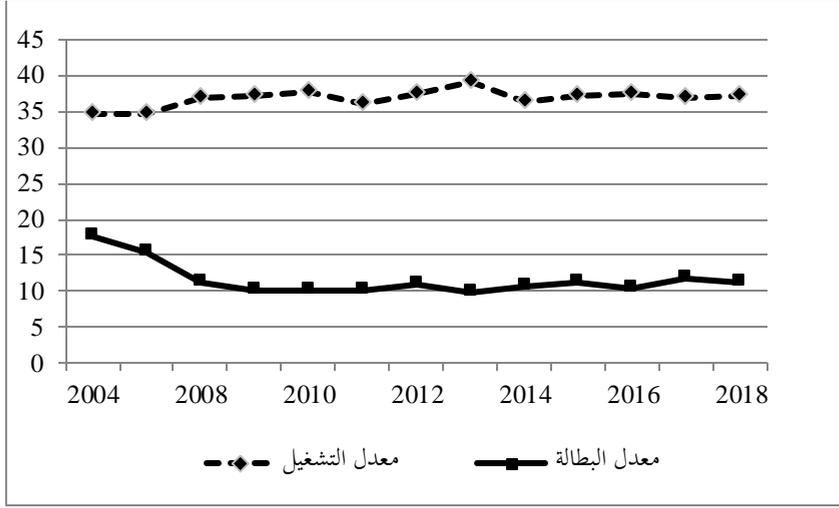
التغيرات في خصائص سوق العمل في السنوات الأخيرة إثر تغيرات الظروف الاقتصادية وسياسات التشغيل.

3. خصائص سوق العمل في الجزائر

إنّ تحليل سوق العمل في الجزائر يعتمد بالأساس على المعلومات التي يقدمها الديوان الوطني للإحصاء وهي جد محدودة، ومن خلال هذه المعلومات، وبالاعتماد على مختلف الدراسات المقدمة من طرف الباحثين حول البطالة والتشغيل في الجزائر، يمكننا أن نقدم أهم ما يميز سوق العمل في الجزائر فيما يلي:

- ارتفاع مستمر للفئة النشيطة من 8.699.000 شخص سنة 2000 إلى 12.092.000 شخص سنة 2016، أي ارتفاع بنسبة 29% وهذا راجع إلى زيادة عدد السكان وزيادة معدلات الولادة. كما أنّ دخول المرأة إلى عالم الشغل أدى إلى ارتفاع هذه النسبة (Benhabib, 2017, p52)، حيث بلغت نسبة النساء في الفئة النشيطة 19.7% من إجمالي 12.426.000 شخص في أبريل 2018. (ONS; n°819; 2018, p 01):
- عرف سوق العمل في الجزائر تحوُّلاً في هيكل العمل، ويتّرجم ذلك من خلال انخفاض نسبة التشغيل في الوظيف العمومي مقابل التوجّه نحو اقتصاد السوق، حيث أصبح القطاع الخاص يشغل حوالي 63% من اليد العاملة سنة 2018. (ONS; n°819; 2018, p21). كما يشهد سوق العمل كذلك ارتفاع في الأعمال الحرة التي تدعمها الأجهزة المختصة في دعم روح المقاولتية، وبالتالي شهدت سوق العمل الجزائرية في العشريتين الأخيرتين تراجع في نسبة العمال الأجراء من 75% سنة 1992 إلى 69.7% سنة 2016. (Benhabib, 2017, p 53, 54):
- التحول الآخر الذي يشهده سوق العمل حول قطاع النشاط، إذ لوحظ سنة 2016 أنّ القطاع الثالث يحتل الصدارة حيث يشغل 60% من اليد العاملة، بعدها يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 16.6%، لكن تجدر الإشارة أنّ مناصب العمل في هذا القطاع مؤقتة وموسمية، وفي غالب الأحيان غير مصرح بها (في القطاع الموازي)، ويشغل قطاع الصناعة حوالي 13% من اليد العاملة، والقطاع الزراعي يأتي في المرتبة الأخيرة حيث يشغل حوالي 8.7% (حيث كان 21% سنة 2001) (Benhabib, 2017, p 53, 54):
- يشهد سوق العمل ارتفاعاً في مستوى التشغيل وانخفاضاً في معدلات البطالة، كما هو موضّح في الشكل 02:

الشكل 2: منحى بياني لتطور معدلات التشغيل والبطالة في الجزائر للفترة 2004-2015



المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد إلى النشرة الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء²

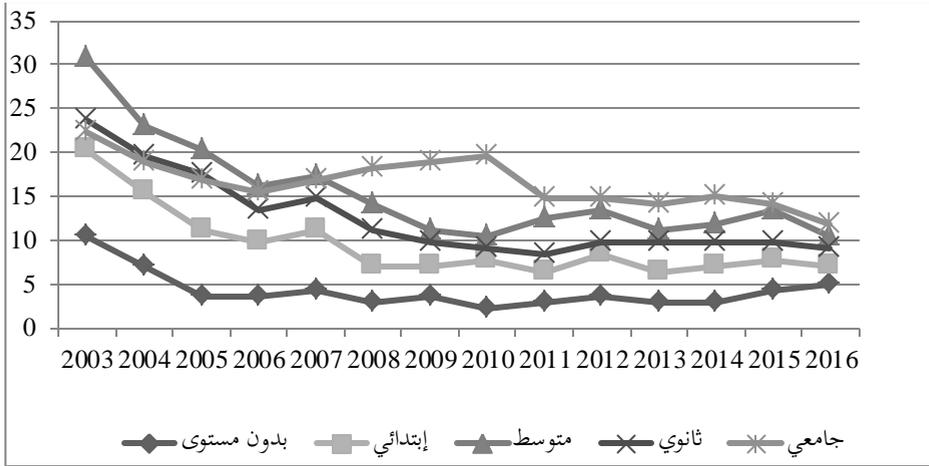
<http://www.ons.dz/IMG/emploi%20chomage%20Avril%202018.pdf>, **Activité, emploi et chômage en Avril 2018, p 23 (AR)**

من خلال المنحنى نلاحظ أن معدل البطالة انتقل من 34.7% سنة 2004 إلى 11.1% سنة 2018، وفي الوقت نفسه فإن مستوى التّشغيل انتقل من 34.7% سنة 2004 إلى 37.2% سنة 2018، حيث ساهمت الأجهزة المختصة في إطار السياسة الوطنية للتشغيل في التخفيف من مستويات البطالة.

- التشغيل والبطالة لدى خريجي الجامعات: من خلال ملاحظة البطالة حسب الكفاءات، نجد أنّ معدّل البطالة عند السكان غير المؤهلين أو الأقل تأهيلا ينخفض في الوقت الذي يرتفع فيه عند أصحاب شهادات التعليم العالي (من خلال الشكل رقم 3)، وهذا يدلّ على نمو وتطوّر عدم التوافق بين المؤهلات وطلب المؤسسات والإدارات. وتعتبر هذه الوضعية جد مخسرة، فهي تؤدّي إلى تبديد الموارد العامة لأنّ الجزء الكبير من تمويل الاستثمار التعليمي يتم من طرف الدولة، ولا يتم استعمال الرأسمال البشري الذي تمّ إعداده ليساهم في النمو (Bouklia-, Talahite, 422 p 2008). وترجم هذه الوضعية كذلك عدم قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص هؤلاء الشباب، نظرا لتضخم أعداد الطلبة في التعليم العالي، وضعف أداء نظام التعليم الذي ينتج مستوى كفاءات لا يتوافق مع حاجيات أصحاب العمل (Benhabib, 2017, p 60).

² نشير إلى أن الإحصائيات المأخوذة جميعها في شهر سبتمبر ماعدا سنة 2004 في شهر ديسمبر وسنة 2018 في أفريل.

الشكل 3: منحى بياني لتطور معدلات البطالة حسب مستوى التعليم للفترة 2003-2016



المصدر: Benhabib (2017), p 61

بالإضافة إلى الاختلالات والنقائص التي يعانيها نظام التعليم، أدت التطورات العلمية والتقنية المتسارعة إلى تغيّر في المواصفات المطلوبة في سوق العمل (*profils recherchés*). كما أنّ النسبة الكبيرة لحاملي الشهادات الجامعية في حالة بطالة طويلة المدى تُحدِث مفارقة إذا نظرنا إلى نسبة مناصب العمل المؤهلة (*offre d'emploi qualifié*) الشاغرة، والتي قدرّت سنة 2013 بـ 37 % حسب وزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي. فهذه المفارقة تؤكد أنّ المشكل ليس عدم توقّر مناصب عمل، ولكن هناك نقص في اليد العاملة (Benhabib, 2017, p61). ففي الوقت الذي يشهد فيه الاقتصاد الوطني نقص في التأيير، نجد أنّ العمال الذين يحملون شهادات جامعية لا تتعدى نسبتهم 12 % من اليد العاملة الأجيّة. وبالإضافة إلى ذلك، وما يؤكّد الوضعية المتناقضة لسوق العمل في الجزائر، تلجأ الحكومة إلى استيراد اليد العاملة المؤهلة (الصينية، التركية، المصرية...) في العديد من المشاريع الكبرى حيث بلغ عددهم -الصينيون- سنة 2013 حوالي 55000 عامل، 26000 منهم في قطاع البناء و18000 في الصناعة. وتدل هذه الوضعية على عدم موافقة الكفاءات المحلية والتي لا بد من إعادة النظر فيها لإعدادها بما يتناسب والظروف المحلية من أجل حل هذه الإشكالية وهذا التناقض. (Ghouati, 2016, p07)

لكن هذه الوضعية التي تتجسد في بطالة حاملي شهادات التعليم العالي، واستيراد اليد العاملة المؤهلة لا تفسّر إلّا جزءا صغيرا لمشكلة الإدماج المهني لخريجي الجامعات، فقد يحصل هؤلاء الشباب على مناصب عمل لكن فترة الانتظار قد تطول، وقد تكون هذه المناصب هشّة، أو لا تتوافق مع مؤهلاتهم، مما قد يؤدي إلى ترك العمل والوقوع مجددا في البطالة، وانخفاض الرأسمال البشري المتراكم من التكوين لعدم استعماله وتطويره. وبالتالي لا بد من توقّر نظام معلومات حول وضعيات الشباب حاملي الشهادات

الجامعية في سوق العمل من أجل توجيه سياسات التشغيل والإدماج المهني، وتوجيه عروض التكوين بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.

4. نظام المعلومات حول الإدماج المهني لخريجي الجامعات في الجزائر

يعدّ الإدماج المهني للشباب من أهم الرهانات التي يواجهها المجتمع، وينبثق عن هذا الرهان التساؤل حول كفاءة التكوين وفعالية المؤسسات التعليمية، وحول العلاقة بين التعليم والعمل. إن إشكالية الإدماج المهني تقع في قلب الجدل حول جودة التعليم، فهناك من يطرح فكرة ما جدوى مؤسسة تعليمية تنتج خريجين (ذوي شهادات) غير قادرين على الاندماج في سوق العمل. وبصيغة أخرى أصبح الإدماج المهني معيار ضمني أو صريح لتقييم النظام التعليمي (Pottier, 1995, p169).

على عكس التقييم الداخلي الذي يهتم بمحتوى مسلك التكوين والمناهج البيداغوجية، والتحقق من المكتسبات، فإنّ التقييم الخارجي يهتم بالنتائج المتحصل عليها من طرف الخريجين في سوق العمل. وبالتالي فإنّ التكوين باعتباره جهاز مؤسساتي يمكن تقييمه بالاعتماد على معايير يستعملها الشباب بحدّ ذاتهم لتقييم نجاحهم. (Béduwé, Vincens, 2011, p06)

في هذا السياق، يتم اللجوء إلى التحليلات والمعطيات الناتجة عن الدراسات الكمية حول الإدماج المهني من أجل إثراء النقاش وإعطاء صورة وتوضيحات عن واقع ذلك. فتوفير إحصائيات حول الإدماج المهني تُمكن من تفادي العديد من الأحكام والانتقادات الموجهة لنظام التعليم دون أسس علمية ومنهجية. ونظرا لتعقّد موضوع الإدماج المهني وتأثره بالتحوّلات المستمرة في النظام الإنتاجي، وكذا تحوّلات نظام التعليم، كان لا بد من إقامة أجهزة متخصصة لمتابعة عملية الإدماج، من أجل توفير المعلومات اللازمة حول شروط وظروف دخول الشباب المتخرج في سوق العمل، ومكانتهم في التوظيف للبيد العاملة اعتمادا على الدراسات الكمية، لإعطاء صورة واقعية وواضحة حول وظيفة ودور الجامعة، وكذا أداء سوق العمل، حتى نتمكّن من تقييم السياسات المعتمدة ومراقبتها وتقويمها نحو الأهداف المرجوة للمجتمع (Pottier, 1995)

إن لمثل هذه الأجهزة أثر فعّال في تقويم أنظمة التعليم في الدول المتقدمة، إلا أنها غير متوفرة في الدول النامية، وإن وُجِدَتْ فهي غير نشطة ولا تساهم في بثّ المعلومات الضرورية حول الإدماج المهني لخريجي التعليم. في الجزائر،

يعتبر الديوان الوطني للإحصاء الهيئة الأساسية، التي توفر معلومات حول التشغيل والبطالة في الجزائر، حيث يقوم هذا الأخير بمسح لدى الأسر المعيشية حول القوى العاملة بهدف الحصول على أهم المؤشرات المتعلقة بسوق العمل. (الديوان الوطني للإحصائيات، أفريل 2018، ص 24)

يعتبر المسح الوطني حول الشغل إحدى دعائم المنظومة الإحصائية، حيث يمكّن من قياس الشغل والبطالة، ومعدل البطالة، كما يسمح بالحصول سنويا على وضعية سوق العمل في زمن محدد:

حجم العمالة، حجم البطالة، معدل البطالة وخصائص المشتغلين والبطالين. وهو قائم على مبدأ السكان الناشطين أنيا (الديوان الوطني للإحصائيات، أفريل 2018، ص 24).

تتكوّن قاعدة المعاينة التي استخدمت خلال مسح الشغل لأفريل 2018 من القائمة الشاملة لمقاطعات سكان الأسر العادية والجماعية، والتي تم إنشاؤها من خلال الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008 (الديوان الوطني للإحصائيات، أفريل 2018، ص 24). وبالتالي يمكننا القول أنّ مسح الشغل الذي يقوم به الديوان الوطني للإحصاء يأخذ جميع الأصناف (العمر، الجنس، المستوى التعليمي)، وبالتالي فإنّ نقاط الخروج من نظام التعليم مختلفة لدى الوحدات الإحصائية المستجوبة، كما أنّ نقاط الدخول لسوق العمل تختلف، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في تحليل العلاقة بين التعليم والعمل. فالإحصائيات التي تقدمها هذه المسوح تعطي صورة عامة حول الخصائص التعليمية للبطالين والمشتغلين، وترتكز أكثر على تحليل سوق العمل وسياسات التشغيل. كما أنها تعطي إحصائيات لوضعيات أنية، وبالتالي فهي لا تأخذ بعين الاعتبار أهم خاصية للإدماج المهني بكونه مسار.

بالإضافة إلى الديوان الوطني للإحصاء، تدعم الوكالة الوطنية للتشغيل نظام المعلومات حول الإدماج المهني في الجزائر، حيث كانت الوكالة الهيكل الوحيد لتسيير سوق العمل إلى غاية 1994. وقد تمّ توسيع مهام الوكالة منذ 2006 لجمع المعلومات الإحصائية، ودراسة وتنظيم السوق. وحاليا، أصبحت المهمة الأساسية للوكالة الوطنية للتشغيل هي الوساطة في سوق العمل، عن طريق تنظيم وجمع المعلومات حول وضعية وتطور السوق الوطني للعمل، وتسجيل حاملي شهادات التعليم العالي لجهاز عقود ما قبل العمل CPE³. ومن جهة أخرى، تتكلف الوكالة الوطنية للتشغيل بتسيير مجموع الإجراءات والتدابير لجهاز دعم الإدماج المهني DAIP⁴، الذي تم إنشاؤه في جوان 2008 عند وضع السياسة الوطنية للتشغيل ومعالجة البطالة. ويوفر هذا الجهاز للشباب الباحثين عن العمل ثلاث أنواع من العقود، من بينها عقد الإدماج CID⁵ موجه لأصحاب شهادات التعليم العالي أو شهادات تقني سامي (Benhabib, p 73) 2017.

تقدّم الوكالة الوطنية للتشغيل من خلال تجهيزها، شهريا إحصائيات حول وضعية سوق العمل (عدد عروض العمل، الطلب، التوزيع الإقليمي لهذه العروض، توزيع اليد العاملة عبر القطاعات ووفقا للمستوى التعليمي، عدد الشباب المدمجين،...) لكن تبقى الإحصائيات المقدّمة من طرف هذه الأجهزة غير كافية لإعطاء صورة حول الإدماج المهني للشباب. فالمصطلح المستعمل في جهاز دعم الإدماج المهني DAIP

³ CPE: Contrats de pré-emploi

⁴ DAIP: Dispositif d'Aide à l'Insertion Professionnelle

⁵ CID: Contrat d'Insertion des Diplômés

في حد ذاته يقتصر على اللحظة التي تتم فيها موافقة عرض الشركات بطلب الشاب، فبمجرد إبرام عقد الإدماج لا يعني حلّ مشكلة إدماج وتشغيل الشباب. "فرغم تطوّر الإنجازات من خلال إدماج الشباب، فإنّ مناصب العمل مؤقتة حيث أنّ فترة عقد العمل محدودة بسنتين على الأكثر (مع سنة قابلة للتجديد مرة واحدة)، وهذا ما يفترض أثر رجعي لمستويات البطالة في سوق العمل" (Benhabib, 2017, p78)، وبالتالي فإنّ جهاز دعم الإدماج المهني DAIP لا يأخذ بعين الاعتبار ديناميكية وحركية الإدماج المهني.

يمكن إيجاز أهمّ ما يميّز نظام المعلومات حول الإدماج المهني لخريجي الجامعات في الجزائر فيما يلي:

- لا يوجد جهاز متخصص لمتابعة مسارات الإدماج المهني لخريجي الجامعات في الجزائر، وبالتالي فإنّ نظام المعلومات حول العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل ضعيف جدا؛
- المعلومات التي توفرها أجهزة التشغيل غير كافية، وهي تعطي صورة عامة حول معدلات البطالة والتشغيل عند الشباب، وتوزيع اليد العاملة عبر القطاعات؛
- لا تتوفر معلومات كافية وبصفة دورية، حول وضعيات الشباب منذ تخرجهم إلى بناء مسارهم الوظيفي؛
- لا تتوفر معلومات خاصة بإدماج خريجي كل تخصص، وكل مؤسسة جامعية.

إلا أنّ هناك حاليا، توجه لبعض الجامعات الجزائرية (جامعة العلوم والتكنولوجيا باب الزوار، جامعة قالمة، جامعة سطيف-1...) في إرساء مرصد لمتابعة خريجي الجامعات، غير أنّ المشكلة تكمن في أنّ الدراسات التي تقوم بها هته المرصد الجامعية هي دراسات جزئية، أي تهتم فقط بخريجي الجامعة المعنية، وبالتالي لا يمكن معرفة أثر السوق والظروف الاقتصادية، فقد تختلف مسارات الخريجين لنفس التخصص من جامعة لأخرى. والمشكلة الأخرى، تكمن في أنّ هذه الدراسات غير منتظمة وغير دورية، فلا يوجد تكرارية للدراسات حول الإدماج المهني لخريجها خلال فترات دورية لفهم أثر التكوين على تلك المسارات، وذلك نظرا لصعوبة التواصل مع الطلبة بعد تخرجهم. ويمكن القول كذلك، أنّ الدراسات التي تجرى في هذه المرصد حديثة النشأة، وهي مبادرات شخصية، ولا يوجد تشريع ينظّم هته العمليات، ويُدعمها بالوسائل المادية والبشرية اللازمة، كما أنّ هذه الدراسات ينقصها التخصص والدقة، نظرا لأنها مبادرات شخصية، فمثل هذه الدراسات يلزمها خبراء ومختصين في الإحصاء وتحليل سوق العمل واقتصاد التعليم. كما أنّ نتائج هته الدراسات مع الأسف، ليست إلى حد الآن محللا للنشر الواسع، وبالتالي تحدّ من إمكانية الاستفادة منها في توجيه الطلبة في مسارهم التكويني، وفي إعادة النظر في عروض التكوين التي تقترحها تلك الجامعات، والاستفادة منها أيضا في تحليل تطوّر العلاقة بين الجامعة وسوق العمل. لكن تبقى هته التجارب مبادرات تساعد في إرساء نظام وطني حول الإدماج المهني لخريجي الجامعات، إذا ما

تمّ تعميمها مع توحيد المعلومات المطلوبة بغرض المقارنة بين الجامعات، وتقنين عمل هذه المراصد وتوفير الظروف المادية والبشرية لإجراء الدراسات الاستقصائية اللازمة.

ويمكن في ذلك، الاستفادة من التجربة الفرنسية، التي تعدّ من التجارب الرائدة في هذا المجال، كما أنّ الجزائر استعانت في التسعينات من القرن الماضي، من هته التجربة بالاعتماد على الخبرة العميقة لمركز البحث والدراسات حول المؤهلات.

5. جهاز متابعة مسارات الإدماج: تجربة للإتباع (التجربة الفرنسية)

تمّ إنشاء مركز البحث والدراسات حول المؤهلات CEREQ⁶ سنة 1971 في فرنسا، ويعدّ قطب خبرة في خدمة المهنيين، أصحاب القرار، الشركاء الاجتماعيين وكل الفاعلين في ميدان التكوين والعمل والتشغيل. ويشغل تحت وصاية كل من وزارة التعليم ووزارة التشغيل. حيث ينصّ قانون التعليم على أنّ مهمة الخدمة العمومية لمركز البحث والدراسات حول المؤهلات CEREQ هي إجراء دراسات وأبحاث حول مؤهلات السكان وظروف اكتسابها، من خلال التكوين الأساسي، والتكوين المستمر، وممارسة نشاط مهني، وأيضاً دراسات حول تطور المؤهلات المرتبطة بالتحويلات التكنولوجية، وتنظيم العمل والتشغيل، وكذلك حول ظروف الحصول على العمل، وظروف الحركية المهنية والاجتماعية، وفقاً للتكوين وتسيير اليد العاملة من طرف المؤسسات. كما ينصّ قانون التعليم على مهمة أخرى تتمثل في صياغة الآراء والاقتراحات من خلال نتائج الدراسات والأبحاث، لتحديد الخيارات في صياغة سياسة التكوين والتعليم.

<http://www.cereq.fr/sous-themes/Orientations-a-moyen-terme>

يعمل مركز البحث والدراسات حول المؤهلات CEREQ ضمن المحاور البحثية التالية: الانتقال من المدرسة إلى الشغل، تطور المهن والمؤهلات، الشهادات والتكوين مدى الحياة، التوجيه والتسرب المدرسي. وتهيتم في دراستنا بالمحور الأول، المتعلق بالانتقال من المدرسة إلى الشغل. وفي هذا المحور، يتم تقديم الاختلاف في مسارات الإدماج المهني حسب الشهادات، الفروع، التخصصات، وتعطى أهمية كبرى للمسارات المتاحة بعد التعليم العالي. حيث يبني مركز البحث والدراسات حول المؤهلات CEREQ أعماله على الملاحظات الميدانية، وعلى المقابلات والاستقصاءات الإحصائية، وأهم هذه الدراسات نجد « les enquêtes génération ».

<http://www.cereq.fr/index.php/themes/Transition-de-l-ecole-a-l-emploi>

تهتم الدراسات الاستقصائية " الجيل " « les enquêtes » بإدماج ومسارات خريجي نظام التعليم في السنوات الأولى من الحياة النشطة. والهدف الأساسي من هته الدراسات، إنتاج مؤشرات

⁶ CEREQ : Centre d'Etudes et de Recherches sur les Qualification en France

حول الإدماج المهني (معدل التشغيل، معدل البطالة، معدل التشغيل لفترة غير محدودة...) حسب مستويات التكوين، الفروع، التخصصات، لفائدة الفاعلين العموميين والاجتماعيين، فهي تقترح معلومات تساهم في فهم مسار الإدماج وفهم الفوارق والاختلافات في المسارات في بداية الوظيفة. (Aliaga, et alii, 2010, p07)

ترتكز الدراسات الاستقصائية « les enquêtes » génération على خمس أبعاد:

1.5 إطار تحليل متجانس ومتسق

إنّ جهاز الدراسات الاستقصائية « les enquêtes » génération يقدم استجاب، منهجية وإطار تحليل متجانس لجميع خريجي نظام التعليم مهما كان مسارهم المدرسي، الشهادات التي تحصلوا عليها، وميدان تكوينهم. وبالتالي يسهّل مقارنة وتقييم أثر مختلف الخصائص على التغيرات والاختلافات الملاحظة خلال السنوات الأولى من الحياة النشطة: من يحصل على منصب عمل في فترة أقل؟ من يبقى في بطالة مستدامة؟ أي صنف من العمل؟ ما مستوى الأجر؟ هذه الأسئلة التي يتيح هذا الجهاز الإجابة عليها. على العموم يمكن من مشاهدة المنافسة والتكامل بين مستويات وميادين التكوين (Récotillet, Jugnot, 2010).

2.5 معلومات ثرية ومتنوعة

بفضل استبيان مفصّل وعينة كبيرة من المستجوبين، تتيح هذه الدراسات الاستقصائية بالإضافة إلى المعلومات حول خصائص المسارات المدرسية، الشهادات المتحصل عليها، الأخذ بعين الاعتبار معايير أخرى، كدور الجهاز العمومي لتشغيل الشباب والتكوين على مدى الحياة، وكذلك الخصائص الفردية وخصائص المحيط (الجنس، الأصول الاجتماعية، الأصول الجنسية، مكان الإقامة، الحركية الجغرافية، الحالة العائلية، العلاقات الاجتماعية) (Récotillet, Jugnot, 2010).

3.5 تراجع زمني ضروري un recul temporel nécessaire

في هذا النوع من الدراسات الاستجاب الأولى يكون ثلاث سنوات بعد الخروج من نظام التعليم، وهو الوقت اللازم لترصد الزمن الأول للإدماج المهني للشباب. وتشير نتائج الدراسات الاستقصائية الأولى على أهمية التراجع في الزمن، لأنه من أجل الوصول إلى استقرار مهني لأغلبية الجيل يجب انتظار بضع سنوات، فان تمت الدراسة الاستقصائية مبكرا بعد خروج الشباب من نظام التعليم ستعطي النتائج صورة مغلطة لوضعيات الشباب بالنسبة للشغل، وبالتالي ستبرز الفوارق أكثر فأكثر، ولكن الدراسات الاستقصائية « les enquêtes » génération توضح أنّ هذه الفوارق تتقلص مع الزمن (Récotillet, Jugnot, 2010).

4.5 متابعة مطولة : un suivi longitudinal

وفي هذا المجال، يسمح الاستبيان المقدم للشباب بأن يصفوا بصفة منتظمة شهر بشهر مختلف الوضعيات التي شهدها منذ الخروج من نظام التعليم. وهذا ما يسمح ببناء العديد من المؤشرات، كمعدل البطالة والتشغيل. كما يسمح ببناء تصنيفات تعطي نظرة ملخصة عن السنوات الأولى في سوق العمل، فالإدماج المهني حقيقة متعددة الأبعاد، والتي لا يمكن وصفها وتحليلها بمجرد إعطاء مؤشر أو مؤشرين، فإعطاء وصف مفصل لكل فترات العمل تسمح بقياس جودة مناصب العمل (مستوى الأجر، نوع عقد العمل، التوافق بين الشهادة المتحصل عليها والمنصب المشغول)، كما أنّ إعطاء وصف مفصل لكل فترات البطالة يسمح بتحليل آليات خروج الشباب من البطالة (Récotillet, Jugnot, 2010)؛

5.5 نفس الظروف تواجه الجميع : la même conjoncture pour tous :

إنّ تشكيل الجيل في هذه الدراسات، يتم على أساس تاريخ الخروج من نظام التعليم وليس على أساس سنة الميلاد. فمهما كانت مستوياتهم التعليمية، فإنّ جميع الشباب يلتحقون في نفس ظروف سوق العمل. وبالتالي يسهل مقارنة مسارات الحصول على عمل. لكن هل هذه الظروف لها نفس التأثير على الجميع؟ من يستفيد أكثر من ظروف الانتعاش؟ ومن يعاني أكثر عند تراجع الظروف؟ هذا ما تسمح الدراسات الاستقصائية « les enquêtes » génération « الإجابة عليه. وبالتالي فإنّ المعلومات المقدمة للسلطات العمومية حول مسارات الإدماج المهني تُمكن من تغذية النقاشات حول تطور نظام التعليم، كما تمكن من عقلنة تقديم عروض تكوين جد متخصصة، وتسمح من الحد من فكرة تدني مستوى الشهادات عند الرأي العام السائد (Récotillet, Jugnot, 2010).

يتم استغلال النتائج التي تتوصّل إليها الدراسات الاستقصائية « les enquêtes » génération من قبل العديد من الهيئات، ويتم عرضها في عدة أشكال: مؤلفات علمية، معلومات إلكترونية، حيث يتم عرض المؤشرات التي تم إنتاجها على الموقع الرسمي لمركز البحث والدراسات حول المهنة. يستفاد من هذه المؤشرات في عمل العديد من الهيئات كمديرية التعليم المدرسي لوزارة التربية الوطنية، مديرية التشغيل والبحث والدراسات والإحصائيات لوزارة التشغيل، مديرية التقييم والاستشراف والأداء لوزارة التربية الوطنية، التفاوضية العامة للشغل والتكوين المهني... كما يتم نشرها في وسائل الإعلام، ويستفاد منها كذلك في البرلمان لمناقشة بعض السياسات، كما أنّ النتائج التي تتوصل إليها الدراسات الاستقصائية « les enquêtes » génération « يتم استغلالها في البحث العلمي لتطوير المعرفة (Lopez, Moncel, 09,10) (2006, p

بالنسبة للمحور الذي يخص الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي، فبالإضافة إلى الدراسات الاستقصائية « les enquêtes » génération « التي يجريها مركز البحث والدراسات حول المؤهلات CEREQ، فإنّه يدعم كذلك المراسد الجامعية لمتابعة خريجها في سوق العمل، حيث ينص قانون استقلالية الجامعات (LRU) (la loi d'autonomie des universités) (2007) على أنّ الإدماج المهني

للطلبة يعدّ من مهام الجامعة. وبالتالي لا بد من إنشاء مرصد للإدماج المهني والحياة الطلابية في كل جامعة، تعنى بإقامة دراسات استقصائية دورية حول الإدماج المهني لخريجها. فنتائج هذه الدراسات أصبحت جد مهمة لأصحاب المصلحة (الطلبة، وأولياؤهم، الأساتذة المسؤولين على عروض التكوين، السلطات العمومية بمختلف مستوياتها...).

يمكن تلخيص تجربة مركز البحث والدراسات حول المؤهلات CEREQ في المخطط الموالي:

الشكل 4: مخطط يوضح نظام المعلومات حول الإدماج المهني للشباب الذي يوفره مركز البحث والدراسات حول

المؤهلات في فرنسا



المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال عرضنا للتجربة الفرنسية، يتضح لنا أهمية بناء نظام معلومات حول الإدماج المهني للشباب في اتخاذ القرارات وتوجيه سياسات التشغيل والتعليم، وذلك من خلال الدراسات الاستقصائية « les enquêtes » « génération »، ويمكن من خلال هذه التجربة الاستفادة من المنهجية والأدوات المستخدمة على مستوى مرصد الجامعات الجزائرية المنشأة حديثاً، والتفكير مستقبلاً في إقامة جهاز وطني خاص بذلك.

6. خاتمة

إن أهم مشكلة تطرح حول الإدماج المهني لخريجي الجامعات في الجزائر هي عدم توفر نظام معلومات يمكن من تقييم نتائج الجهود المبذولة والسياسات المتبعة في كل من نظام التعليم العالي والتشغيل.

إن انعدام أو ندرة هذه المعلومات تؤدي إلى تبديد الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية المستخدمة، لأن عدم فهم الميكانيزمات التي توجه العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل تؤدي إلى توجيه وتخصيص خاطئ، وغير فعال للموارد، ويعرقل عمليتي ضمان جودة التعليم العالي والرفع من فاعلية سياسة التشغيل.

استناداً على نجاح التجربة الفرنسية في إقامة جهاز متابعة مسارات الإدماج المهني تحت وصاية كل من وزارة التربة والتعليم العالي، ووزارة العمل، حيث تستندان على نتائج دراساته في بناء سياساتها، وبرامجها. فإننا نقترح من أجل بناء نظام وطني للمعلومات في الجزائر، أن يتم في مرحلة أولى إنشاء على مستوى كل جامعة خلية متابعة مسارات خريجها في سوق العمل، تعمل بصفة دورية مستمرة، وتعني بالنشر الواسع لنتائج دراساتها على مستوى جميع أصحاب المصلحة (الطلبة، المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، الهيئات المحلية...)، والتنسيق بين جميع هذه الخلايا على المستوى الوطني لاحقاً حتى نبلغ إلى إنشاء مركز وطني مختص.

7. قائمة المراجع

• الرسائل

ادريوش، د.م (2013)، "إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل"، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
 رقاد، ص (2014)، "تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته: دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري"، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1، الجزائر.

• وثائق مختلفة

النشرة الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات حول النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال
أفريل 2018، رقم 819. من الرابط:

<http://www.ons.dz/IMG/Emploi%20chomage%20Avril%202018.pdf>

- **Thèses :**

Benhabib, L, (2017), « *Chômage des jeunes et inégalité d'insertion sur le marché du travail algérien : analyses multidimensionnelles et expérimentation* », Thèse de Doctorat, Université Paris-Est, France.

Bouزيد, N, (2003), « *Formation universitaire et préparation des étudiants à l'emploi : enquête à l'université de Constantine (Algérie)* », Thèse de Doctorat de l'Université de Paris 13 en Sciences de l'Education, U.F.R des Lettres, de Sciences de l'Homme et des Sociétés, Université Paris 13, France.

- **Articles**

Béduwé C, Vincens J, (2011). « L'indice de concentration : une clé pour analyser l'insertion professionnelle et évaluer les formations », *In Revue Formation et emploi, n°114 (Avril- Juin), La documentation française, France.*

Berrouche Z, Berkane Y (2007). « La mise en place du système LMD en Algérie : Entre la nécessité d'une réforme et les difficultés du terrain », *In Revue des Sciences Economiques et de Gestion, Université Ferhat Abbas Sétif, n° 07, Algérie.*

Boukha-Hassane R, Talahite F (2008/2). « Marché du travail, Régulation et Croissance Economique en Algérie », *In Revue Tiers Monde, n°194, p. 413-437. DOI: 10.3917/rtm.194.0413.*

- **Contribution à un ouvrage**

Pottier F, (1995). « Apports et limites des enquêtes quantitatives dans l'étude de l'insertion professionnelle des diplômés de l'enseignement supérieur », *In les cheminements scolaires et l'insertion professionnelle des étudiants de l'université*, Ed. Les Presses de l'Université de Laval, Quebec, Canada. (sous la direction de C. Trottier, M. Diambomba) .

- **Documents divers**

- Aliaga C, et alii (2010). « Enquête « Génération 2004 », méthodologie et bilan : 1^{ère} interrogation- printemps 2007 », *Net.Doc.63, Cereq, France, Mai*
- Ghouati A, (2016). « L'insertion professionnelle des diplômés au Maghreb. Quel(s) effet(s) de la professionnalisation des formations ? », *Communication au colloque international: Professionnalisation des formations, employabilité et insertion des diplômés, 30/6 et 01/07/2016 à Clermont-Ferrand, Ecole Universitaire de Management, Université d'Auvergne, France.*
- Lopez A, Moncel N, (2006). « Les enquêtes « Génération » du Cereq : Eléments de bilan », *Net.Doc.25, Cereq, France, Décembre.*
- Recotillet I, Jugnot S, (2010). « Les enquêtes « génération » atouts et modes d'emploi », *les Brèves du Céreq, Cereq, France, Juillet-Août.*
- Rouaud P, (2012). « Enquête 2010 auprès de la Génération 2007 : Bilan des redressements », *Net.Doc.95, Cereq, France, Aout.*
- MESRS,(2012). « L'Enseignement Supérieur et la Recherche Scientifique en Algérie: 50 Années au service du développement 1962-2012 »
- ONS,(2018). « Activité, emploi et chômage en Avril 2018 », n°819 ;
<http://www.ons.dz/IMG/Emploi%20chomage%20Avril%202018.pdf>,
- **Liens Internet**
- http://www.cereq.fr/menus/entete_de_page_menu_inferieur/Le-Cereq, Le 09/11/2018.
- <http://www.cereq.fr/sous-themes/Orientations-a-moyen-terme>, Le 09/11/2018.
- <http://www.cereq.fr/sous-themes/Orientations-a-moyen-terme>, Le 09/11/2018.
- <http://www.cereq.fr/index.php/themes/Transition-de-l-ecole-a-l-emploi>, Le 09/11/2018.